الفصل الأول

مفهوم التخطيط وتطوره والعوامل المؤثرة عليه

مقدمة :

على الرغم من أن فكرة التخطيط قديمة قدم الحضارة البشريةنفسها فإن مفهوم التخطيط بالمعني العلمي حديث النشأة ، إذ يرجع إلى أوائل الربع الثاني من القرن العشرين عندما خرج الاتحاد السوفيتي على العالم بأول خطة خمسية للتنمية (١٩٢٨ - ١٩٣٣) وبعد الحرب العالمية الثانية انتشرت فكرة التخطيط ، وأخذت كثير من الدول بأسلوب التخطيط من أجل إحداث التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود .

وتعتبر فترة الستينيات والسبعينيات من هذا القرن ، العصر الذهبي للتخطيط فقد أصبح اتجاها علميا أخذت به كثير من الدول النامية وعم استخدامه بينها كوسيلة فعالة للإسراع بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها التعليم . فقد شهد التعليم في هذه الدول نمواً لم يسبق له مثيل سواء من حيث نمو أعداد التلاميذ أو نمو الميزانيات المخصصة للتعليم . وقد ساعد على الاهتمام بالتعليم من جانب هذه الدول تحررها من الاستعمار ورغبتها في بناء شعوبها وتحقيق تقدمها ورخائها . يضاف إلى ذلك تأثير نظريتين سادتا في هذه الفترة وكان لها تأثير قوي على كل الشعوب . النظرية الأولى هي « نظرية الحداثة » Modernisation Theory التي أكدت على أهمية التعليم في بناء الدول العصرية . والنظرية الثانية هي نظرية رأس المال البشري Human Capital Theory التي أكدت على أهمية العنصر البشري لإحداث التنمية واعتبار رأس المال البشري استثماراً في الموارد البشرية وأنه لا يقل أهمية عن رأس المال المادي * . وهو ما سيأتي تفصيل الكلام عنه وليس من الغريب أن نجد نمواً كبيراً في حجم التعليم في هذه الدول خلال هذه الفترة . فحسب إحصاءات اليونسكو عن التعليم في هذه الدول النامية في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٥ زاد أعداد الملتحقين في

---

* لمزيد من التفصيل عن هاتين النظريتين انظر لنفس المؤلف كتاب الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث . عالم الكتب القاهرة ، ١٩٩٦ .

التعليم الإبتدائي من ١٢٢ مليون تلميذ إلى حوالي ٢٤٧ مليون . وفي التعليم المتوسط والثانوي زاد عدد التلاميذ من ٢٢ مليون إلى حوالي ٧٢ مليون .

كما انخفضت نسبة الأمية في هذه الدول خلال تلك الفترة من ٤٤٪ إلى ٣٢٪ . ووصل حجم التعليم العالي إلى ١٢ مليون طالب . ويصدق هذا الموضوع على البلاد العربية . فقد شهدت خلال تلك الفترة نموا في حجم التعليم بها بدرجة لم يسبق لها مثيل وتعتبر هذه الفترة فترة العصر الذهبي للتعليم في البلاد العربية بلا جدال شأنها في ذلك شأن باقي الدول النامية .

مفهوم التخطيط :

التخطيط في جوهره لا يخرج عن كونه عملية منظمة واعية لاختيار أحسن الحلول الممكنة للوصول إلى أهداف معينة . أو بعبارة أخرى هو عملية ترتيب الأولويات في ضوء الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة . وينبغي هنا أن نفرق بين التخطيط والخطة . فالتخطيط عملية مستمرة أما الخطة فهي وضع التخطيط في صورة برنامج موقوت بمراحل وخطوات وتحديد زمني ومكاني ، والتخطيط قد يكون طويل المدى أو قصير المدى وقد يكون شاملا لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية أو جزئيا أو خاصا بقطاع معين كقطاع الصناعة أو التعليم أو الخدمات وهكذا . وقد يكون التخطيط على المستوى القومي أو الأقليمي أو المحلي .

ويعرف « بيتي » التخطيط التعليمي بأنه استخدام البصيرة في تحديد سياسة وأولويات وتكاليف النظام التعليمي مع الأخذ في الاعتبار الواقع السياسي والاقتصادي وإمكانية نمو النظام وحاجة البلاد والتلاميذ الذين يخدمهم.

إن التخطيط التربوي ممارسة يعرفها المخططون . وهو يعتبر تطوراً جديدا لا يستغنى عنه هؤلاء المخططون . وقد يأخذ شكل تخطيط للبرامج التعليمية أو إعداد للميزانية اللازمة لها . ومع أن التخطيط لا يعتبر بلسما ناجعا لكل قضايا التعليم ومشكلاته فلا يعني ذلك رفضه أو التخلي عنه . ذلك أن التخطيط بصفة عامة أصبح ضرورة من ضرورات الحياة .

التخطيط قضية إيمانية :

هذا العنوان كان موضوع حديث العالم الإسلامي الكبير الشيخ محمد متولي الشعراوي في جريدة الأخبار بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٩٧ . وقد ذكر في حديثه لو أن الدول الإسلامية أخذت بالتخطيط لمستقبلها وجعلته قضية إيمانية لوفرت في سنين الرخاء ما ينفعها ويسد حاجتها في سنوات الشدة . وليس ذلك واجب دول بعينها فقط ولكنه واجب كل المسلمين ليفيد بعضهم بعضا . ويقول إن قضية التخطيط الغذائي وقضية الإدخار ترتبطان بالايمان وكذلك قضية الرزق وقضية التخطيط . وضرب مثلا ليكون عبرة وعظة للإنسان هو مثل النمل الذي يلهمه الله ليجمع في فترة الصيف الغذاء الذي يكفيه لفصل الشتاء عندما لا يستطيع الخروج من مكانه خشية أن يسقط عليه المطر فيقتله . كما ضرب مثلا آخر من سورة يوسف وما تشير إليه من تفسير سيدنا يوسف للحلم الذي رآه فرعون مصر. والذي تشير إليه الأية الكريمة : « إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خظر وأخر يابسات » . وكان تأويل سيدنا يوسف لهذه الرؤيا كما تحكي ذلك سورة يوسف : « قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا مما تأكلون ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدتم لهن إلا قليلا مما تحصنون » . وهكذا أنقذت مصر من المجاعة التي كانت تتنظرها بادخارها في سنوات الرخاء ووفرة المحصول ما كفى مؤونتها وسد جوعها في سنوات الجدب والقحط . وهذا هو لب فكرة التخطيط الذي تعكسه الحكمة الخالدة « القرش الأبيض ينفع في اليوم الأسود » .

وقد ورد في نفس الجريدة خبر بعنوان بالتمسك بالاسلام وراء نجاح خطة التنمية الاقتصادية في ماليزيا . وقد أشار الخبر إلى قول وزير الخارجية الماليزي في افتتاح سلسلة من الندوات في لندن كان موضوعها « فهم الاسلام في ماليزيا » فأشار إلى أن زيادة التمسك بالاسلام تؤدي إلى النمو الاقتصادي في مختلف المجالات وأن عدة دول إسلامية أبدت اهتماماً كبيراً بدراسة تجربة ماليزيا في هذا المجال . وقال أيضا إن بلاده اتجهت إلى وضع خطط التنمية وتنفيذها على أساس التمسك بالعقيدة الإسلامية مع الأخذ في الحسبان مشاعر واحتياجات جميع طوائف الشعب وتلبية رغبات مواطني ماليزيا المسلمين وهم الأغلبية . واختتم حديثه بقوله إن المجتمع الإسلامي المتمسك بدينه يمكنه أن يحقق التنمية

في بلد متعدد الأعراق والأديان .

انواع التخطيط :

عندما تتأمل أنواع التخطيط التي استعملت عبر السنوات الماضية نستطيع أن نميز بين ثلاثة أنواع رئيسية :

النوع الأول :

هو التخطيط الذي توفر له البيانات الكافية والإحصائيات المختلفة اللازمة مع توفر درجة كبيرة من الصحة والدقة لهذه البيانات والإحصائيات . وهذا النوع من التخطيط هو أكثر الأنواع شيوعا وتقبلا ، لكنه من الصعب استخدامه استخداما كاملا لعدم توفر البيانات والإحصائيات بالدرجة المطلوبة .

النوع الثاني :

هو التخطيط الذي أسماه ستوبلر W . Stopler التخطيط بدون بيانات ، وهو عنوان كتاب له ألفه بعد أن مضى سنتين وضع فيهما خطة التنمية لدولة نيجيريا الاتحادية . وعنوان الكتاب واقعي لأنه يتناول نوعا واقعيا من التخطيط حيث يكون من المستحيل التأكد من البيانات اللازمة للتخطيط .

النوع الثالث :

هو التخطيط الذي أطلق عليه بانت Pant الهندي أنه « التخطيط بلا هدف » أي التخطيط من أجل التخطيط . ومن سوء الحظ أنه يوجد كثير من هذا النوع من التخطيط حيث تستعمل فيه أساليب فنية مشكوك فيها أو يقوم على استهواء نظريات معينة أو استعراض مناهج وأساليب نظرية .

تصنيفات أخرى للتخطيط :

إلى جانب الأنواع الثلاثة السابقة من التخطيط هناك تصنيفات أخرى له من حيث البنية والتنظيم ، ومن حيث المدى والشمول ، ومن حيث المجال والقطاع، نعرض لها في السطور الآتية

أولا : من حيث البنية أوالتنظيم : يقسم زونج Zwing التخطيط إلى نوعين :

أ ـ هيكلي أو بنائي Structural وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات تتخذ بقصد إحداث تغييرات أساسية في البناء الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع

وإقامة أوضاع جديدة يسير وفقا له كل النظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة . ولا يقتصر هذا النوع من التخطيط على مجرد الإصلاح والترميم في البنيان القائم ، وإنما يتعدى ذلك إلى التغيير الجذري في بناء المجتمع وظواهره ونظمه .

ب - وظيفي « Functional » ويختلف عن سابقة في أنه يقوم ضمن نطاق الإطار القائم مكتفياً بإحداث التغيير في الوظائف التي يؤديها النظام آخذ في ذلك مبدأ التطوير البطيء والإصلاح التدريجي دون أية محاولات لإحداث تغييرات جذرية في النظم القائمة .

ثانيا : من حيث المدى أو الشمول يقسم التخطيط إلى نوعين :

أ - جزئي Partial وهو الذي يتناول جزءاً أو مجالا أو قطاعاً واحداً من قطاعات المجتمع مثل الزراعة والصناعة والتعليم .

(ب) كلي أو شامل Integral الذي يتم على مستوى المجتمع بكل أنشطته وقطاعاته .

ثالثا : من حيث المجال أو القطاع يقسم لورفين Lorvin التخطيط إلى أربعة أنواع هي :

أ - التخطيط الطبيعي Pysical الذي يهدف إلى المحافظة على الموارد الطبيعية الزراعية والمعدنية والبترولية وغيرها .

ب - التخطيط الاقتصادي Economic الذي يهدف إلى رفع مستويات المعيشة وتوفير الاحتياجات الضرورية لمختلف طبقات المجتمع واستغلال القوى المنتجة وتوجيهها الوجهة الصالحة وتوفير الاستقرار الدائم للعمال والعمل مع ضمان دخل ثابت لكل فرد ، وتوزيع الدخل القومي توزيعاً تراعي فيه المساواة والعدالة .

جـ - التخطيط الثقافي Cultural الذي يهدف إلى تنظيم الثقافة وتشجيع تكوين المؤسسات العلمية والهيئات الثقافية وتوزيعها بطريقة عادلة .

د - التخطيط الاجتماعي Social ويشمل التربوي والصحي والإسكان . إلخ ويهدف إلى تنمية المجتمعات المحلية والعناية بالصحة العامة ونشر الطب العلاجي والوقائي وتحقيق تكافؤ الفرص في التعليم والعناية بشئون الإسكان.

رابعا : أنواع أخرى :

إن الأخذ بالتخطيط كأسلوب لم يكن موحدا بين الدول لعدم اتفاقها على تصور واحد بشأنه ، أو التزامها بنمط واحد في ممارسته . أو بلوغها مستوى واحد من الاتفاق عليه . فقد أخذت كل دولة بالتخطيط بالصورة التي تتفق مع فلسفتها الاجتماعية والسياسية ، وأوضاعها وتركيبها الإداري . كما أن كل دولة مارست عملية التخطيط بحسب ما توافر لها من خبرة وخبراء وما بلغته من مستوى علمي وتكنولوجي وما تيسر لها من إمكانيات في توفيير الإحصاءات وجمع المعلومات والقيام بالبحث العلمي واستخدام الأساليب الرياضية المتطورة .

فالاتحاد السوفيتي سابقا مثلا تبنى أسلوب التخطيط الإلزامي Imperative الذي شمل كل قطاع حيث يفرض عليه الالتزام بما تحدده الخطة من الأهداف وذلك بحكم فلسفته الاشتراكية وسيطرة الدولة على جميع أدوات الإنتاج . أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد اكتفت في هذا المجال بدراسات تنبؤية في الاقتصاد والتكنولوجيا وتركت للمؤسسات ورجال الأعمال حرية التصرف لأنها تدين بمبدأ الاقتصاد الحر .

وبين الطرفين السابقين - التخطيط الإلزامي ، وحرية التخطيط - وجدت أنواع أخرى من التخطيط منها « التخطيط البياني Indecative أو بالمؤشرات » وهو الذي اتبعته فرنسا فحددت بموجبه الأهداف والمرامي القومية ، ثم وضعت المؤشرات إلى ما ينبغي اتخاذه لتحقيقها تاركة للمؤسسات المستقلة حرية التصرف والمبادرة الذاتية أو التلقائية . ومنها كذلك التخطيط التشجيعي أو المحفز الذي تكتفي فيه الدول بالالتجاء إلى بعض أساليب الثواب والعقاب (عن طريق الضرائب وغيرها) من أجل تحقيق مرامي الخطة وأهدافها بدلا من أن تقوم هي بإجراءات التنفيذ . وكذلك تفاوتت الدول فيما بينها في التخطيط من حيث مركزيته أو لا مركزيته وشموله أو جزئيته وطول مداه أو قصره . وهناك التخطيط المكبر Macro الذي يهدف إلى الملاءمة بين نظام التعليم برمته وبين حاجات البلاد من المتعلمين . والتخطيط المصغر Micro وهو على نطاق أصغر ويهدف إلى تحقيق كفاءة نوع التعليم المطلوب لتحقيق أهداف معينة .

وفي ضوء العرض السابق لتصنيفات التخطيط نرى أن البلاد النامية في تخطيطها للتنمية ينبغي أن تتجه إلى التخطيط البنائي لتحدث تغييرات جوهرية

في البناء الاجتماعي والظواهر والتنظيم والعلاقات الاجتماعية السائدة وأن تأخذ بالتخطيط الشامل الذي يتم على مستوى المجتمع بكل أنشطته وقطاعاته لتحدث تغييرات أساسية في كافة ميادين الحياة ، كما ينبغي أن تأخذ بنظام التخطيط القومي بحيث توضع الخطط القومية على مستوى الدولة كلها .

دواعي التخطيط التعلمي وتحدياته :

تواجه مصر والدول العربية شأنها شأن المجتمعات النامية مشكلات متعددة تمثل تحديا للتربية والتعليم . من أهمها :

أ - مشكلة النمو السكاني :

فمن المعروف أن الدول العربية تزداد فيها معدلات المواليد بنسبة أكبر من غيرها من كثير من البلاد . وهي تعتبر نسبة عالية بالمقارنة بغيرها من الدول. وزيادة المواليد في حد ذاتها لا تمثل مشكلة لدولة يسمح اقتصادها باستيعاب المواليد الجدد . لكنه يمثل مشكلة بالنسبة للدول التي تنخفض فيها مستويات معيشة أفرادها وتتدنى دخولها القومية . ومثل هذه الدول تسعى جاهدة لتحسين مستوى معيشة أبنائها بمصادرها المتاحة وهي في الأغلب والأعم مصادر محدودة. وقد يحدث أن معدل الزيادة السكانية يلتهم أي جهود لتحسين الخدمات التي تقدم للأفراد في مجال التعليم والصحة والثقافة والخدمات الاجتماعية الأخرى . ويفرض هذا الوضع تحديا أمام المسئولين يحاولون أن يتغلبوا عليه بكل السبل . وفي مجال التربية والتعليم يصبح التخطيط الرشيد لمواجهة الزيادة السكانية عملية ضرورية ملحة لا سيما فيما يتعلق بالتعليم الأساسي وتعليم الكبار . لنتصور دولة مثل مصر عليها أن توفر أماكن في مدارسها لحوالي مليون وربع طفل سنويا في سن التعليم وما يتطلبه ذلك من إعداد وترتيب لاستيعابهم في المدارس . يضاف إلى ذلك مشكلة التركيب العمري للسكان الذي يمثل فيه الأطفال ومن هم دون سن الخامسة عشر ما يقرب من نصف مجموع السكان في البلاد العربية مع تفاوت بين الدول في هذه النسبة .

وواضح أن هذا الوضع يضيف مشكلات وتحديات أخرى أمام السلطات التعليمية للعمل على توفير التعليم المناسب لهذه الجماهير العريضة من الشباب .

ومن المعروف أن الدول العربية جميعها قد التزمت بتوفير حد أدنى من التعليم لكل أبنائها بتراوح في مدته ويختلف من دولة لأخرى (ما بين ست سنوات إلى ١٥ سنة) . وهذه الفئة العمرية من الأطفال والشباب ليست في سن العمل والإنتاج . وتصبح المعادلة الصعبة في كيفية تلبية احتياجاتهم من التعليم وفي نفس الوقت تلبي حاجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من القوى البشرية التي يتوقف عليها دولاب العمل والانتاج . وهي قوى موزعة بين التعليم العالي والفني وتعليم الكبار . فهل تعطي الأولوية للتعليم الأساسي على حساب أنواع التعليم الأخرى المشار إليها . أم هل تعطي الأولوية لحاجات الاقتصاد القومي على حساب حاجات الأطفال الصغار وهم مستقبل الأمة ؟ هنا يكمن التحدي الذي تفرضه المشكلة السكانية على السلطات التعليمية والقائمين بتخطيط التعليم .

ويرتبط بالمشكلة السكانية في مصر ضيق المساحة الجغرافية التي يعيش فيها السكان . فمن المعروف أننا نعيش فيما يقرب من ٥ ٪ من المساحة الكلية لأرض مصر وهي الشريط الأخضر الضيق المزروع على جانبي النيل والذي يزداد ضيقا كلما اتجهنا جنوبا . ومع تزايد عدد السكان يضيق المكان بأهله . ويترتب على ذلك ظهور نزعات عدوانية بين الأفراد . ومن المعروف من دراستنا لمملكة الحيوان أن الحيوانات تحمي مناطقها التي تعيش بها وتقاتل من يحاول اقتحامها. وهناك تجارب معملية أجريب على الفئران تبين منها أن زيادة عدد الفئران في مكان واحد يولد لديها النزعة العدوانية والقتالية بسبب ضيق المكان . فضيق المكان يولد ضيق الخلق وضيق الخلق يولد العنف والعدوان . ويرتبط بالمشكلة السكانية أيضا عوامل تؤثر على الفرص التعليمية للفرد وبالتالي تحدد مستقبله ووضعه في المجتمع . من هذه العوامل حجم الأسرة التي نشأ فيها الفرد. ففي الأسر محدودة الدخل ذات العدد الكبير من الأفراد قد يدفع الابن الأكبر الثمن عندما تحتم عليه الظروف الاقتصادية للأسرة أن يضحي بمواصلة تعليمه في سبيل كسب مزيد من العيش لعائلته لا سيما إذا فقدت الأسرة عائلها في وقت مبكر من حياة الأبناء . كما أن حجم الأسرة قد يؤثر على مستوى ذكاء الأبناء . فقد أشارت كثير من الدراسات الأجنبية إلى أنه يوجد ارتباط سلبي أو علاقة سلبية بين حجم الأسرة ومستوى ذكاء أبنائها وأن أسر الطبقة العاملة والأسر في الريف

أكبر حجما بصفة عامة من أسر الطبقة المتوسطة والأسر في المدن . وكلما زاد حجم الأسرة قلت فرصة الأطفال في الاحتكاك بالكبار في طفولتهم المبكرة . وهذا بدوره يؤدي إلى تأخر النمو اللفظي عند الطفل. وذلك يؤدي بدوره أيضا إلى إعاقة نمو التفكير الذي يعتمد بصفة أساسية على اللغة (Hurd : P. 187) وكل هذا بالطبع يؤثر على فرصة تعليمه بالمدارس . وهكذا نجد أن حجم الأسرة محدودة الدخل يؤثر تأثيراً كبير على فرص تعليم أبنائهم وبالتالي كسب معيشتهم وشق طريقهم في الحياة .

من العوامل التي تؤثر على فرص التعليم أيضا أثر البيئة المنزلية . فقد اثبتت نتائج الأبحاث والدراسات السابقة أن افتقار بيئة الطفل للمثيرات التي تساعد نموه في السنوات الأولى من عمره تؤدي إلى نتائج وخيمة يترتب عليها تأخر تعليمه لدرجة لا يمكن تلافيها أو تعويضها بأي تحسينات في البيئة فيما بعد . كما أكدت الدراسات التي أجريت على الأطفال اليتامى أنهم عندما ينقلون في سن مبكرة من بيئاتهم الفقيرة المحرومة إلى بيئة ثقافية غنية مثل رياض الأطفال يتحسن مستوى ذكائهم بدرجة ملحوظة . وتتوقف درجة الزيادة في ذكائهم على عدة عوامل منها مدة بقائهم في رياض الأطفال وأعمارهم عندما نقلوا إليها . ووجد أنه كلما كانت أعمارهم صغيرة وكلما زادت مدة بقائهم في رياض الأطفال زادت نسبة ذكائهم (Fraser : 1959) وتوصلت دراسات أخرى لنتائج مماثلة مؤكدة أهمية غنى البيئة التي يربى فيها الطفل في السنوات الأولى من عمره قبل سن السابعة . ووجد أيضا أنه إذا وصل الطفل إلى هذه السن فإن تحسين البيئة يكون قليل التأثير في زيادة نسبة ذكائه . (Pickering : P . 53) ومع أنه يمكن توجيه النقد لهذه الدراسات على أساس بعض المتغيرات التي لا يمكن ضبطها أو التحكم فيها فإننا لا نسيطيع أن نختلف مع النتيجة العامة التي توصلت إليها وهي أن بيئة الطفل عامل جوهري محدد لذكاء الطفل وقدراته وامكانيات تعليمه لاسيما في السنوات الأولى من عمره حتى سن السادسة . وهي الفترة التي تسمى عند علماء النفس بمرحلة الطفولة المبكرة .

كما أن الأطفال المحرومين يحتاجون إلى رعاية تعوضهم عن الحرمان الذي يعانون منه في بيئاتهم حتى يستفيدوا من التعليم الذي يقدم لهم في المدارس . وفي الدول المتقدمة وجدت مشروعات من هذا النوع . ونشير هنا إلى المشروع

الشهير المعروف بمشروع هيد ستار « Head Star » الذي بدأ عام ١٩٦٥ في أمريكا كجزء من الحملة على الفقر . هذا المشروع استهدف رعاية وخدمة الأطفال بين سن الثالثة والخامسة بتقديم الرعاية الطبية والثقافية والتربوية التي يحتاجون إليها حتى تزداد فرصتهم في مواكبة الأطفال الآخرين عندما يلتحقون بالمدارس . وقد رصدت الحكومة له ميزانية بملايين الدولارات كما اعتمد على جهود المجتمعات المحلية . وفي مصر كان هناك مشروع التربية الأساسية للكبار في سرس الليان في أوائل النصف الثاني من القرن العشرين كجزء من الحملة على الفقر والجهل والمرض .

ومن المعروف عند المربين أن أثر الآباء على الأبناء لا سيما الأمهات يكون أقوى تأثيرا في اكتساب العادات والاتجاهات والآداب والفضائل كلما كان الطفل صغيرا حتى سن الطفولة المتأخرة (سن الثانية عشرة) . وأن تأثير المدرسة والجامعة يكون فعالا لا سيما في تنمية العقل والتفكير في سن المراهقة وما بعدها حتى نهاية مرحلة الدراسات العليا (١٦ سنة - ٣٠) تقريبا . وهكذا نجد أن المدرسة في تعليمها للطفل تبني عادة على ما اكتسبه وتعلمه في المنزل كما أن الجامعة تبني على ما تعلمه الفرد في المدرسة . ومن هنا يتضح الدور الهام لأثر البيئة المنزلية في تعليم الفرد .

ب - الصراع ضد التخلف :

التخلف ضد التقدم . وكل دولة في العالم تحاول أن تنفي عن نفسها صفة التخلف وذلك بسيرها في اتجاه التقدم . ولقياس التخلف معايير من أهمها ضعف الإنتاج ووسائله وأدواته ومعدلاته واقتصار الاقتصاد القومي على ناتج واحد هو غالبا الانتاج الزراعي وغلبة النمط التقليدي عليه . يضاف إلى ذلك ضآلة قطاع الصناعة وانخفاض الدخل القومي الذي يمثل مجموع دخول الأفراد وانخفاض مستوى الخدمات المختلفة من تعليمية وصحية واجتماعية . ومثل هذه الدول تحاول جاهدة مواجهة مظاهر التخلف والقضاء عليها أو التخفيف منها . لكنها ليست عملية سهلة ودونها صعوبات كثيرة . ومن هنا كان عليها أن تتبع أسلوب التخطيط لترتيب أولوياتها في ضوء الامكانيات المادية والبشرية المتاحة لها . ومن المعروف أن الشعوب تختلف في ثرواتها وبعض الشعوب تنتج من

الثروات أكثر مما تستهلك والعكس صحيح . أمريكا وكندا على سبيل المثال تنتج من القمح بما يفيض عن حاجتها وتعطيه للدول المحتاجة مثل مصر والهند . وقس على ذلك الكثير . وقد تكون الدولة غنية في جانب وفقيرة في جانب آخر . وينبغي على الشعوب أن توفر لنفسها من الثروات ما تحتاج إليه أو تستهلكه وإذا اختل أحد الطرفين في هذه المعادلة كانت المحصلة غني إذا كانت الزيادة في جانب الثروة وفقرا إذا كانت الزيادة في جانب الاستهلاك . ومن المنطقي أن الثروة يجب أن تتوفر أولا قبل أن يتم توزيعها أو استهلاكها .

ومن مظاهر التخلف انتشار الأمية بين السكان وما يتصل بها من انخفاض الدخل القومي للبلاد . وتصنف الدول حسب دخلها القومي إلى ثلاث مجموعات حسب تصنيف البنك الدولي . وهي الدول منخفضة الدخل والدول متوسطة الدخل والدول المرتفعة الدخل . والواقع أن انتشار الأمية لا يرتبط فقط بانخفاض الدخل القومي وإنما يرتبط أيضا بتدنى المستويات الصحية والغذائية والسكنية ومختلف أنواع الخدمات . ومنذ أزمان بعيدة اعتبر الفقر والجهل والمرض ألد أعداء الإنسان الثلاثة التي تركزت الجهود الدولية على محاربتها في شتى بلاد العالم . والفقر عدو بغيض للإنسان يجلب عليه كثيرا من أنواع البؤس ويفرض عليه ألوانا مختلفة من التخلف . وقد ورد عن سيدنا على كرم الله وجهه قوله « لو كان الفقر رجلا لقتلته » . وفي مثال شعبي معروف « إذا دخل الفقر من الباب خرج الحب من الشباك » . وهناك حد أو حزام للفقر تأخذ به المنظمات العالمية كمعيار للمقارنة بين الدول فبعض الدول فوق حزام الفقر ودول أخرى تحت حزام الفقر وهي الدول الفقيرة . ويعتبر الفقر حلقة مفرغة لكل مشكلات التخلف الاقتصادي والاجتماعي . و يحلو للبعض التساؤل عما إذا كان الفقر هو أساس هذه المشكلات أم أن المشكلات هي أساس الفقر . ويعكس هذا التساؤل العلاقة الجدلية بين الفقر والتخلف في كل مظاهره .

جـ - الصراع ضد التناقضات الإجتماعية .

من التطورات الهامة التي يشهدها هذا العصر انفتاح العالم علي من فيه . وكان لهذا الانفتاح وما صحبه من تطور هائل في وسائل الإعلام وسرعة الاتصال أن تقاربت الشعوب بعضها لبعض . ومع هذا التقارب دخلت عناصر ثقافية

جديدة وافدة امتزجت مع الثقافات القومية للبلاد . وقد يكون هناك تناقض بين العناصر الثقافية الوافدة والقومية . يضاف إلى ذلك أن مثل هذا التناقض قد يوجُد في الثقافة القومية نفسها نظرا لتفاوت الناس في كسب معيشتهم واختلاف الثقافات النوعية لسكان البلد الواحد من منطقة لأخرى . كل هذا عمل على وجود تناقضات ثقافية وإجتماعية في دخل البلد الواحد . فهناك ثقافة الريف والبدو والحضر . وهناك ثقافة الغني والفقير . وهناك الراكبون المرتاحون والسائرون التائهون وسط الزحام . ويترتب على ذلك اختلاف الاحتياجات التعليمية للسكان بحسب ظروفهم المعيشية والاجتماعية . والمخطط التعليمي في مواجهته لمثل هذه التناقضات الثقافية عليه أيضا أن يراعي الاحتياجات التعليمية لمختلف قطاعات السكان . وأن يضع الخطط الكفيلة بالقضاء على عدم تكافؤ الفرص التعليمية من ناحية وتحقيق التجانس الثقافي والاجتماعي من ناحية أخرى . وهذا يعني أن تتركز جهود المخططين التعليميين على العمل على صهر أبناء المجتمع في بوتقة واحدة لتوحيد مشاربهم والتقريب بين عقولهم وأحوالهم المعيشية .

تأثير التخطيط التعليمي على التعليم :

كان للتخيط التعليمي تأثيرا واضح على التعليم في الدول المتختلفة . فقد كان للربط بين التخطيط للتعليم في إطار خطة عامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية دور واضح في تنمية التعليم وتطويره . فقد أصبح من أهداف التخطيط التعليمي تحقيق تكافؤ الفرص بين أبناء الشعب وعدالة التوزيع الجغرافي للمدارس والمؤسسات التعليمية ومواجهة الاحتياجات التعليمية للمجتمع والوفاء بمطالب الاقتصاد القومي والتنمية القومية . بل إن نجاح الخطة التعليمية أصبح يقاس بمقدار تحقيقها لهذه الأهداف . كما أن عملية التخطيط التعليمي نفسها قد عملت على تكامل النمو في النظام التعليمي وتوحيد سياساته وأساليب مواجهة المشكلات التعليمية المختلفة . يضاف إلى ذلك أن التخطيط التعليمي بما استهدفه من تحقيق مطالب التنمية الاقتصادية من القوى العاملة قد أدى إلى بروز الاهتمام بالتعليم بالتكنولوجي والفني والمهني والتدريب العملي والتخفيف من سيطرة التعليم النظري والأكاديمي التي كان يحظى بها في

الماضي . وبرز أيضا الاهتمام بأنواع جديدة من التعليم غير الرسمي لإتاحة الفرص التعليمية أمام مجموعات من مختلف الأعمار تحتاج لهذا النوع من التعليم لشق طريقها في الحياة . وهكذا بفضل التخطيط التعليمي تعزز الارتباط بين التعليم والعمل وأخذ يشق طريقه بكل قوته في هذا الاتجاه .

من ناحية أخرى نجد أن التخطيط التعليمي قد عمل على تحقيق الاستمرارية والثبات في السياسة التعليمية نظرا لأن التخطيط بطبيعته يقوم على أهداف بعيدة المدى قد تتحقق بعد عشر سنوات قد توزع على خطتين مدى كل منهما خمس سنوات . وكان للتخطيط التعليمي تأثير واضح على الإدارة التعليمية وتطويرها سواء من حيث عملياتها وإجراءاتها أو من حيث الأجهزة الادارية الجديدة التي أنشئت لتقوم بمهام التخطيط التعليمي ومتابعة الخطط التعليمية . وبرزت الحاجة إلى لا مركزية الإدارة نتيجة للاتجاه السائد في التخطيط وهو مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ . كما أن الأجهزة المسئولة عن الاحصاءات وجمع المعلومات وتحليلها وهي أدوات ضرورة لإتخاذ القرار والتخطيط التعليمي قد لقيت اهتماما كبيرا بتطويرها وزيادة كفاءتها للوفاء بالمطالب الجديدة المناطة بها .

هناك تأثير آخر للتخطيط التعليمي على التعليم يتمثل في زيادة الاهتمام بكفاءة النظام التعليمي وزيادة انتاجيته من خلال ترشيد الانفاق على التعليم وحسن استخدام مصادره وتفادي الفاقد في التعليم المترتب على الرسوب والإعادة والتسرب . وأخيرا فإن التخطيط التعليمي قد عمل بصفة عامة على استقرار الميزانيات المخصصة للتعليم وتحقيق اطراد نموها وزيادتها لتحقق الأهداف المتنامية باستمرار للخطط التعليمية .

تطور التخطيط والعوامل المؤثرة عليه :

هناك عدة عوامل يشير إليها أهل الاختصاص على أنها مسئولة عن تطور التخطيط التعليمي . من أهم هذه العوامل .

١ ـ الأهداف الخارجية والداخلية للنظم التعليمية .

٢ ـ التغيير في السياسات التعليمية .

٣ ـ تشعب البنى الادارية للأنظمة التعليمية .

٤ ـ ضغوط المشكلات الملحة .

٥ ـ القصور في بنية أجهزة التخطيط التعليمي .

٦ ـ الاهتمامات الخاصة للمسئولين عن التخطيط التعليمي .

وسنفصل الكلام عن بعض هذه العوامل في السطور التالية

١ ـ الأهداف الخارجية والداخلية للنظم التعليمية :

يقصد بالأهداف الخارجية مسئولية النظام التعليمي في الاستجابة للمطالب والاحتياجات التعليمية لبيئته ومجتمعه . أما الأهداف الداخلية فيقصد بها ما يحدث عادة داخل النظام التعليمي من أجل بقائه ونموه وازدهاره . والتمييز بين هذين النوعين من الأهداف مفيد لأنه يوضح التأثير الكبير للأهداف الداخلية سواء كانت معلنة أو مستترة على عمل النظام وأدائه وما قد يعوق تحقيق الأهداف الخارجية أو العمل على تعديلها .

والأهداف الخارجية التقليدية المعروفة للنظم التعليمي تتمثل في تربية أفراد المجتمع والعمل على تنمية إمكانياتهم وقدراتهم من ناحية وتنمية المعرفة والثقافة من ناحية أخرى . ومنذ منتصف القرن العشرين ولمدة عقد تال من الزمان برز الاهتمام على المستوى العالمي بثلاثة أهداف خارجية أخرى هي مواجهة متطلبات واحتياجات الاقتصاد القومي من القوى العاملة ، وتحقيق العدالة والمساواة في الفرص التعليمية ، وزيادة كفاءة وفعالية الأنظمة التعليمية . ولقى الهدف الأول من هذه الأهداف الثلاثة الأولوية الكبرى عند المسئولين لأهميته الحيوية للتنمية القومية للبلاد . أما الهدف الثاني فقد برز نتيجة لتحرر الشعوب من محتليها وتحقيق استقلالها القومي ورغبتها في رفع مستوى معيشة أبنائها . كما جاء أيضا نتيجة لتعالي الصيحات في المجتمعات الغربية بضرورة تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية لأبنائها لا سيما بعد خروجها ظافرة من الحرب العالمية الثانية وماثلا ذلك من إعادة بناء كيانها السياسي والاجتماعي والاقتصادي . كما أن تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في هذه البلاد كان مطلبا ملحا من مطالب ديمقرايطتهم التي يفخرون بها .

أما الهدف الثالث فقد جاء بعد تجارب مريرة مع المشكلات التي واجهتها النظم التعليمية كما جاء لضمان تحقيق الهدفين السابقين وما يتطلبانه من نمو مستمر فعال للنظم التعليمية . وقد أثرت هذه الأهداف الثلاثة على التخطيط التعليمي وأدت إلى ظهور ثلاثة أساليب تقليدية معروفة في التخطيط التعليمي هي : أسلوب القوى العاملة وأسلوب الطلب الاجتماعي وأسلوب معدل العائد . والأسلوب الأخير وهو معدل العائد يأخذ في اعتباره ما يتحقق من زيادة فيما يحصل عليه الفرد من عمله نتيجة لكل سنة إضافية من الدراسة على مدى امتداد عمله طول حياته . وهذا الأسلوب نادراً ما استخدم في القرارات التعليمية العامة من أجل التخطيط التعليمي . أما الأسلوبين الآخرين فقد سيطرا على التخطيط التعليمي وشاع استخدامهما فيها لا سيما خلال الستينات . وقد أدى استخدام هذين الأسلوبين إلى التمييز بين راسمي السياسة التي تتركز مهمتهم على وضع الأهداف الاستراتيجية وبين المخططين الذين تتركز مهمتهم على ترجمة هذه الأهداف إلى خطة تعليمية .

وخلال الستينات من القرن العشرين حدث تحول هام أدى إلى الاهتمام بأسلوب الطلب الاجتماعي على التعليم . وبدأ الأسلوب الأول وهو أسلوب القوى العاملة يتراجع إلى الوراء . ويرجع هذا التحول فيما يرجع إلى أن الوفاء بالمطالب الاجتماعية التعليمية يساعد تلقائيا على مواجهة احتياجات سوق العمل من القوى البشرية . كما أن تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية يعتمد على مواجهة الطلب الاجتماعي على التعليم . وشهدت النظم التعليمية في الدول النامية والمتقدمة على السواء نموا مطرداً في أنظمتها التعليمية لدرجة يمكن أن نصفها بأنها عصر ازدهار التعليم بصورة لم يسبق لها مثيل . بيد أن هذا الازدهار الهائل ترتبت عليه آثار متوقعة غير مرغوبة نتيجة لعدم التحكم في نمو الأنظمة التعليمية . فكانت هناك زيادة في مخرجات أنواع معينة من هذه النظم كما كان هناك نقص في مخرجات أنواع أخرى . وهو أمر ترتب عليه فيما بعد ظهور مشكلات اقتصادية واجتماعية في مقدمتها ضعف الاقتصاد القومي وتفشي البطالة . أما بالنسبة للأهداف الداخلية فإن النظم التعليمية شأنها شأن النظم الأخرى في المجتمع تعمل على استمرار بقائها وازدهارها . بل إن حرص هذه النظم على تحقيق هذه الأهداف الداخلية يفوق حرصها على تحقيق الأهداف الخارجية . وقد يكون على حسابها . والواقع أنه قد يحدث صراع أو تعارض بين

كلا النوعين من الأهداف نظرا للفصل بين جهة الاختصاص المسئولة عن كل منهما أي بين الادارة العليا المسئولة عن رسم السياسة العامة وتحديد الأهداف الخارجية وبين الادارة التنفيذية المسئولة عن وضع هذه السياسة العامة موضع التنفيذ . وفي ظل هذا الفصل تميل النظم الاجتماعية بما فيها التعليم إلى تحقيق استقلالها الذاتي لتحقيق أهدافها الداخلية . ومن هنا فإن التخطيط ببنيته القائمة يميل إلى أن يرتبط بالأجهزة التنفيذية أكثر من ارتباطه بالإدارة العليا .

٢ ـ التغير في السياسات التعليمية

يتضح من كلامنا السابق أن الاتجاه العام الذي كان يحكم السياسات التعليمية في مختلف بلاد العالم خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين هو التسليم بأهمية التعليم في إحداث النمو الاقتصادي للبلاد وتحقيق المساواة الاجتماعية بين طبقات الشعب . كما أن النمو الاقتصادي المستمر لمختلف الدول قد ساعد حكوماتها على تدبير الأموال اللازمة لمواجهة الزيادة المستمرة في الطلب الاجتماعي على التعليم بما تترتب عليه نمو النظم التعليمية في الدول المختلفة بصورة هائلة لم تشهدها من قبل كما أشرنا. وكانت هذه الفترة بحق أزهى عصور التعليم وازدهاره في العصر الحديث .

ومنذ أواخر السبعينات بدأ المناخ العام للتعليم وسياساته يتغير . فدوام الحال من المحال . ولكل شيء إذا ما تم نقصان كما يقول الشاعر العربي . وكان أهم التغييرات التي حدثت هو التشكك في دور التعليم في النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وما صاحب ذلك من انخفاض سريع في النشاط الاقتصادي وتفاقم مشكلة البطالة . وقد أدى ذلك تراجع الأهمية والأولوية التي كانت تعطي للتعليم وتمويله في الدول المختلفة . وفي الثمانينيات استمر الاتجاه السابق . وزاد انخفاض وتدني النشاط الاقتصادي للدول وزاد مستوى التضخم كما زادت معدلات البطالة لا سيما بين الشباب .

وتغيرت النظرة إلى أهمية التعليم ودوره للفرد والمجتمع مما ترتب عليه تراجع أولويته وانخفاض الميزانيات المخصصة له في كثير من الدول . وزاد على ذلك بالنسبة للدول الغربية بصفة خاصة انخفاض أعداد التلاميذ الجدد نظرا لانخفاض معدلات الوفاة . وظهرت بالتالي الحاجة إلى أنواع جديدة من التعليم للوفاء

باحتياجات المجموعات الجديدة من السكان . وقد امتدت هذه التغيرات إلى التسعينيات في كثير من دول العالم . وتحكمت في وجهة التخطيط التعليمي في هذه الدول .

٣- تشعب البنية الإدارية للأنظمة التعليمية :

من المعروف أن كل الأنظمة التعليمية في مختلف دول العالم تنظم أفقيا في أنظمة تحتية تعرف بالمراحل التعليمية مثل مرحلة التعليم الابتدائي والإعدادي أو المتوسط والثانوي . وقد تتشعب هذه المراحل إلى أنظمة تحتية أصغر حسب نوع التعليم الذي تختص به مثل التعليم الثانوي الذي قد يتشعب أو يتنوع إلى فني تجاري وزراعي وصناعي ونسوي وهكذا ... وهذه النظم التحتية الأصغر تنقسم أو تتشعب بدورها إلى نظم تحتية صغرى تتمثل في المدرسة أو المؤسسة التعليمية . كما أن الأجهزة الادارية المسئولة عن التعليم تنقسم أفقيا أيضا إلى مستويات تختلف في مستوياتها التعليمية بحسب اختلاف أنظمة الحكم في الدول . منها المستوى الفيدرالي أو القومي والمستوى الإقليمي والمستوى المحلي . وتتفاوت هذه المستويات فيما بينها من حيث مركزية النظام أو لا مركزيته حسب النظام المتبع في الدولة . ومن هنا يتضح لنا مدى تشعب البنية الادارية للأنظمة التعليمية وما يترتب على ذلك من تعقد عملية اتخاذ القرار لا سيما عندما يصل القرار إلى المستوى الأدنى . وفي ظل النظم التعليمية المركزية تتخذ أهم القرارت المتصلة بالتخطيط التعليمي على المستوى المركزي . أما في النظم اللامركزية فمثل هذه القرارات الهامة تتخذ مشاركة بين الأجهزة المركزية والمحلية. ونظر للتغير الحادث في نظم الادارة التعليمية سواء كانت مركزية أو لا مركزية من حيث ميل كل منها إلى التحرك نحو الوسط لتحقيق توازن بين السلطات العليا والدنيا بما يحقق كفاءة اتخاذ القرار ، نقول نظرا لهذا التغيرو فإن عمليات التخيط التعليمي ووضع الخطط التعليمية لا بد وأن تتأثر بهذا التغير في ظل تشعيب البنية الادارية التعليمية التي سبقت الإشارة إليها .

القيادة القوية :

تعتمد الإدارة الفعالة على القيادة القوية التي تستطيع استخدام سلطاتها استخداما رشيداً فعالا . كما أن قادة المنظمة يستطيعون التأثير على الأحداث

ومجريات الأمور في عملهم من خلال سلطاتهم والقرارات التي يتخذونها . وتعني السلطة القدرة على عمل القرارات التي توجه عمل الآخرين . والقادة في ممارستهم لعملهم يمارسون أنواعا مختلفة من السلطة أولها السلطة القانونية المخولة لهم بحكم منصبهم والسلطة الشخصية أو الكاريزماتية التي يتمتعون بها بحكم قوة شخصياتهم وتأثيرها على الأخرين ، والسلطة المعرفية أو المهنية بحكم ما يتوفر لهم من معرفة ومهارات متراكمة خلال سنوات خبراتهم الطويلة . وقد يستخدم القادة سلطتهم القانونية بطريقة قسرية جبرية لإرغام الأخرين على الانصياع لهم. وقد يستخدمون طريقة الثواب والعقاب لتحقيق أهدافهم . وقد يستخدمون طريقة الاقناع والمجادلة بالتي هي أحسن وقد يستخدمون طريقة التشاور والمناقشة المتنورة وقد يستخدمون غير ذلك من الأساليب . وهذا بالطبع يتوقف على شخصية القائد وأسلوب قيادته . ومن أهم مقومات نجاح القادة الإدارين قدرتهم على كسب ثقة السلطات العليا لاسيما السياسية منها وضمان تأييدهم ومساندتهم للمنظمة . فمن المهم لمديري إدارات التعليم في وزارة التربية والتعليم على سبيل المثال أن يحصلوا على تأييد الوزير ومساندته لمشروعات إدارتهم وبرامجها وتخصيص الميزانية المناسبة لها . وبالمثل يتوقف نجاح وزير التربية والتعليم كقائد للوزارة على مدى قدرته على اقناع السلطات السياسية العليا بجدوى برامج وزارته وتخصيص الأموال اللازمة لها .

اتجاهات جديدة في التخطيط التعليمي :

إن الأساليب التقليدية في التخطيط قد عفا عليها الزمن وتشير إحدى الدراسات إلى أنه قد برزت اتجاهات جديدة في النظرية والتطبيق للتخطيط التعليمي في السنوات الأخيرة . من أهمها .

- اتساع منظوره إلى ما هو أبعد من الأمور التعليمية البحتة .
- اتساع إطاره النظري ليشمل عناصر من البحوث في مختلف الميادين .
- تغير كبير في النظرة إلى التخطيط على أنه وظيفة إدارية .

هذه العناصر السابقة ليست منفصلة عن بعضها ولها غرض مشترك يجمع بينها . فالتخطيط التعليمي كوظيفة سياسية إدارية قد أصبح أكثر نضجا وأكثر تكيفا وتأقلما مع الواقع الذي يتعامل معه . وكما أن المخططين الممارسين قد

حسنوا من قدرتهم وأصبحوا أكثر مهارة فإن منظري التخطيط وأصحاب نظرياته قد أخذوا في اعتبارهم بعض الخبرات المستفادة من الممارسة والتطبيق .

والتخطيط التعليمي شأنه شأن التخطيط في الميادين الأخرى كان في الماضي يركز اهتمامه على ضبط المدخلات والمخرجات للنظام التعليمي . وكان يفترض أن العلاقة بينهما فنية بحتة يختص بها أهل الخبرة والاختصاص في الميدان . وتشير الدراسات الأحدث في الميدان إلى أن أي مشورة أو تصور في التخطيط تقوم على هذا الأفتراض يترتب عليه بالضرورة سوء الفهم وسوء التصرف لأنها بتجاهل عناصر رئيسية في العملية بأكملها . فمن المعلوم لدى رجال التعليم والمسئولين عن سياسته أن الأداء التعليمي لا يمكن قياسه بمؤشرات المخرجات وحدها . ذلك أن الطريقة التي تتحول بها المدخلات إلى مخرجات هي في حد ذاتها عامل هام في تقويم الأداء . وفي تقويم أي نشاط من الأنشطة الرئيسية في علمية التخطيط ينبغي أن يوخذ في الاعتبار الجوانب النوعية والكيفية . وهي ليست عملية سهلة . وقد يقاومها المخططون . وقد يستعينون بالباحثين وأهل الاختصاص من الخبراء في اختبار ومعرفة هذه الجوانب

بعض صعوبات و مشكلات التخطيط التعليمي :

هناك صعوبات ومشكلات يواجهها التخطيط التعليمي في البلاد العربية بصفة عامة من أهمها :

١ ـ عدم توفر الاحصاءات بما فيها الاحصاءات العامة للسكان والاحصاءات التعليمية والاقتصادية بما يمكن المخطط التربوي من عمله بيسر وسهولة . وتتفاوت البلاد العربية في مقدار ما يتوفر لديها من هذه الاحصاءات الحيوية وبعض الدول أفضل من غيرها في هذه الناحية . والاحصاءات كما هو معروف هي لبنات التخطيط

٢ ـ قصور أجهزة التخطيط التربوي وافتقادها إلى العناصر البشرية المدربة التي تستطيع القيام بما تطلبه الخطة من إعداد ومتابعة وإجراء بالبحوث اللازمة وتنسيق عمل الهيئات المشتركة وتقويم النتائج ومراجعتها والاستفادة منها .

٣ ـ قصور النظام التعليمي وعجزه عن الوفاء بمطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغلبة جانب الكم على الكيف فيما يخرجه من التلاميذ .

٤ ـ عدم وجود خطط أو أهداف كبرى واضحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .